لماذا تحاول بريطانيا الانسحاب من المسرح الأوروبي ؟!

بقلم : عامر عيد

مقدمة:

ساهمت بريطانيا في الأربعين سنة الماضية في تشكيل الاتحاد الأوروبي، ودفعت أيضا في مرات عديدة إلى القيام بتغييرات كثيرة. لكنها لم تنفك في المقابل عن معارضة مشاريع قوانين اقترحتها المفوضية الأوروبية، لذلك فإن مغادرة بريطانيا التكتل الأوروبي سيسهل على أوروبا عملية المصادقة على بعض من قراراتها. كما لن تضطر دول أوروبية أخرى إلى الاختباء وراء المملكة المتحدة في مجلس الاتحاد الأوروبي. وبخروجها ستفقد بريطانيا وضع "العضو الاستثنائي" في الاتحاد الأوروبي.

ويقدر المتخصصون بأن عضوية بريطانيا في الاتحاد تكلف حوالي ١١% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، الذي يبلغ قرابة ٢٠٠ مليار جنيه استرليني ما يعادل ٢٩٥ مليار دولار أمريكي.

الداعون للخروج يشيرون إلى أن هذا المال سيكون له منفعة أكبر إن تم صرفه على المصانع والأبحاث العلمية، من دون الاتحاد الأوروبي، بإمكان بريطانيا بشكل مستقل السعي إلى إبرام اتفاقيات تجارية مع الصين والهند والولايات المتحدة.

ومن المسائل المهمة التي ينظر إليها مؤيدو الخروج هي السياسة الزراعية المركزية، التي يصفونها بأنها تبذير للمال ومكلفة جداً.

ويرى أحد ممثلي بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، أن بإمكان بريطانيا توقيع عقود مع الاتحاد الأوروبي، بطريقة مشابهة لما قامت به النرويج، حيث يمكن الدخول إلى السوق الأوروبية، من دون أن تطبق الشروط الأوروبية على الزراعة والقضاء وحتى قوانين الشؤون الداخلية.

العديد من الداعين للخروج يرون بأن الاتحاد الأوروبي يشكل عبئاً كبيراً على المواطنين بسبب التنظيم البيروقراطي المعقّد. وإن خرجت بريطانيا، ستتمكن الحكومة والسلطات المالية من تصميم هيكلية تنظيمية ملائمة أكثر للحاجات البريطانية.

ويعتبر الأمر من أكثر الملفات التي تم مناقشتها، إذ إنه من إحدى الأسس التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي هي حرية تحرك وعبور الأشخاص، بالإضافة إلى حرية نقل الخدمات والأموال والبضائع.

.لهذا السبب، لا تتحكم بريطانيا بتدفق المهاجرين من الدول المنضوية في الاتحاد

ويركز الداعون للخروج على الصحة والمنافع التي بإمكان مواطني الدول الأخرى الحصول عليها بريطانيا، الأمر الذي يشجعهم على الهجرة إلى البلاد للحصول على تلك المنافع التي تعد الأفضل بين الدول الأوروبية.

ومؤخراً، زعم عدد من الوزراء الداعمين للخروج بأن هناك نسبة أكبر لتعرض بريطانيا لأعمال إرهابية إن كانت من أعضاء الاتحاد الأوروبي.

أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي

١- التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين

يؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكّن بلاده من اتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد.

وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدّر بـ٨٦٣ ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز ٣,٦٧ مليارات جنيه إسترليني (٤,١٣١ مليارات دولار) سنوياً، بحسب جامعة "مدرسة لندن الاقتصادية".

٢- الخوف من الإرهاب

زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخراً دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.

وخلال الأشهر الماضية كان هناك تصريحات عدة لمتزعمي معسكر "الرحيل"، وفي مقدمتهم دومينيك راب، وزير العدل البريطاني، الذي اعتبر أن "الخروج من شأنه ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل".

٣- التوفير المالي للصحة والتعليم

هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعت بالبريد أو على نواصي الشوارع، التي توقعت توفير ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني (٤٨٠ مليون دولار) أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية، وهو مبلغ كاف لبناء مستشفى.

كما أن المبلغ نفسه يعادل نصف ميزانية التعليم في إنجلترا، مع اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الأموال في البحث العلمي والصناعات الجديدة.

٤- وعود فضفاضة بالازدهار

وهي وعود منّى بها المعسكر الرافض للبقاء، المواطن البريطاني، حيث ظلت كلمات رئيس بلدية لندن السابق، بوريس جونسون، مصاحبة للمواطن البريطاني داخل اللجان، حيث لم ينسَ مقولته: "إذا صوتنا في ٢٣ يونيو/ حزيران واستعدنا السيطرة على بلادنا واقتصادنا وديمقراطيتنا، نستطيع عندها أن نزدهر كما لم نزدهر من قبل.

٥- التجارة الحرة

قدّم معسكر المعارضين للبقاء تصوراً عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سبباً كافياً لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة.

٦- النفوذ الدولي

يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.

٧- الكلمة الأولى للتشريعات الوطنية

الناخب البريطاني أصبح على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن.

٨- المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد

استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء، وخلق فزّاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية[1].

٩- الاستطلاعات المضللة

في وقت متأخر من يوم الاربعاء وقبل ساعات قليلة من فتح صناديق الاقتراع نشرت استطلاعان للراي اظهرا تقدما لحملة البقاء بواقع ٥٢% مقابل ٤٨% لأنصار الخروج. وهو عكس ما حدث لاحقا. وخلال الاسبوع الاخير صدر ما لا يقل عن ١٠ استطلاعات اظهرت تقدما ملحوظا لحملة البقاء، مثل هذه الاستطلاعات تعطي انطباعا بالتساهل والتكاسل لأنصار حملة البقاء لأنهم توقعوا وفقا لهذا الاستطلاعات ان الامر محسوم تماما فلا داعي للخروج والتصويت، فهناك من يقوم بها !

١٠- يوم الاستفتاء

هناك حدثان طارئان، ربما كان لهما تأثير على نتيجة الاستفتاء، أولا : عاصفة رعدية ضربت لندن و اجزاء واسعة من جنوب شرق المملكة المتحدة، تسببت في شلل خطوط النقل العام خاصة في لندن وعند ساعة الذروة في الخامسة عصرا، مع خروج الموظفين والعمال، واذا ما عرفنا ان لندن كان يعول عليها أنصار حملة البقاء في جذب أكبر عدد من المؤيدين، عرفنا حجم الضرر جراء ذلك. في يوم الاستفتاء هطلت أمطار على البلاد تناهز معدل هطولها في شهر كامل، وكان مناصرو حملة البقاء لا يمكلون الحافز لتحدي الظروف الجوية السيئة لتغير واقع قائم، بينما يملك مناصرو حملة الخروج الحافز وبشدة. وثانيا: حادث ارهابي ضرب احدى المدن الالمانية في منتصف نهار التصويت، وانباءه تتالت لاحقا، مما يكون قد أثر بشكل خاص على المترددين البالغة نسبتهم ١٠%[2].

---

[1] الخليج أونلاين

http://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/8-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A

[2] صفاء النعيمي

١١- إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة

في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد الأوروبي، فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتى في الأذهان، خاصة للتصدي لروسيا وغيرها، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعا من التهديدات، فضلا عن استعادة وضع الكتلة في السياسة الخارجية على مستوى العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكرتين في الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما[3]

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الأسبـــــــــاب والتداعيـــــات

يعد الاتحاد الأوروبي أقوى اقتصاد في العالم، فهو يضم مجموعة من الدول المتقدمة في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية، ويتكون الاتحاد من ثمانية وعشرين دولة آخرها كانت كرواتيا في سنة ٢٠١٣، وقد تم تأسيسه بناء على الاتفاقية الموقعة عام ١٩٩٢ والمعروفة باسم معاهدة "ماستريخت"، وتعد ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليـــــا ولوكسمبورج و هولندا من الدول المؤسسة لهذا الاتحاد[4].

https://www.cnbcarabia.com/news/view/19590/9-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A

[3] أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أهمها الهجرة الأوروبية. أزمة اللاجئين. إنشاء قوة عسكرية موحدة للتصدي لروسيا وغيرها. افتقار الاتحاد للديمقراطية. والتذمر من رسوم أوروبا
https://www.youm7.com/story/2016/6/24/6-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9/2774438

[4] ٣٠شتنبر ٢٠١٤ بتاريخwww.mawdoo3.comمحمد زماري :"ماهي دول الاتحاد الأوروبي ؟"

ماذا يترتب على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

يعتبر انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي من أهم القضايا التي تؤرق دول الاتحاد، بالرغم من موافقته على جميع شروط لندن، التي رأت الأخيرة بدورها أنها تفي بغرض بقائها،

وبحسب الاتفاق الذي توصل له الطرفان، لإبقاء بريطانيا ضمن الاتحاد، فإنه يتاح لبريطانيا الاحتفاظ بآليات الدفاع عن أمنها القومي، ولن تصبح يوماً ما جزءاً من الجيش الأوروبي المشترك.

ويضمن الاتفاق أيضاً ألّا تدفع بريطانيا أي نفقات رعاية اجتماعية للمهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي مدة قد تصل إلى ٧ سنوات، فضلاً عن وضع قيود على المعونات التي تمنحها لندن لأبناء المهاجرين الحاليين، وذلك ابتداء من ٢٠٢٠، كما أنه يحق للحكومة البريطانية سن إجراءات طوارئ لحماية العاصمة لندن.

كما أن الاتفاق لا يفرض الاستغناء عن العملة المحلية، مع التمتع بمزايا دول اليورو.

ويرى خبراء اقتصاديون أن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي يعتبر قفزة في المجهول؛ لأن هذا البلد لم ينفصل يوماً عن المنظومة، وتشير المادة ٥٠ في اتفاقية ليسابون إلى وجود مرحلة إلزامية لكل من الطرفين، حال إقرار الانفصال، بحيث تستمر محادثات هذه المرحلة سنتين، إلا إذا وافق الطرفان على تمديد هذه المدة.

من جانب آخر ستسمح التغييرات المتوقعة لبريطانيا بالتحكم بحدودها الخارجية، وستمنع عبور مزيد من اللاجئين إلى أراضيها، وحرمان الموجودين من الاستفادة من صناديق الضمان الاجتماعي، وسيعمل مجلس النواب البريطاني بصورة مستقلة على تعديل القوانين.

وهناك مسألة أخرى مشتركة مع فرنسا بشأن حماية الحدود؛ فهل سيحمي حرس الحدود الفرنسيون الحدود البريطانية، أم يتركون آلاف اللاجئين يعبرون أدغال مدينة كاليه، والتوجه من خلال النفق الأوروبي إلى الأراضي البريطانية؛ كرد فرنسي على مغادرة بريطانيا المنظومة الأوروبية؟

وستفرض بريطانيا على الأوروبيين الراغبين العمل الحصولَ على تراخيص عمل وإقامات سنوية، وستتعامل الدول الأوروبية بالمثل مع البريطانيين.

ومن المتوقع حال خروج بريطانيا ضعف دورها في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب؛ للحد من آليات التبادل المعلوماتي في المجال العسكري مع المنظومة الأوروبية، وعلى المستوى العالمي أيضاً.

لكن استطلاعاً أجري في عام ٢٠١٣ أظهر أن ١٨% من الشركات البريطانية تؤيد الخروج النهائي من الاتحاد الأوروبي، في حين أيدت ٣٣% من الشركات الخروج شريطة التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد.

في حين تخشى ٦٠% من الشركات من أضرار محتملة على مشاريعها بسبب مثل هذا التطور، كما أكدت ٢٣% من الشركات أنها ستستفيد من بقاء بريطانيا في الاتحاد.

إيجابيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

الاتجاه العام في وسائل الإعلام البريطانية والأجنبية هو التركيز على الجوانب السلبية والتخويف وخلق بعض المخاوف غير المبررة، التي تجعل بعض الذين صوتوا بالخروج يتشككون في قراره.
وقد قال بوريس جونسون، أحد قادة معسكر الخروج، إن الحكومة البريطانية الحالية برئاسة كاميرون لا تقوم بالدور المنوط بها بتسليط الضوء على الايجابيات، وهو ما يعد تقصيرا في الاستجابة لصوت الشعب الذي قرر الخروج من الاتحاد الاوروبي، وإن لم يكن كاميرون فعل ذلك[5].

سأتعرض في هذا المقال - والكلام لسعيد جوهر - لأهم الايجابيات، لوضع الأمور في نصابها وتحقيق التوازن في طرح تلك القضية الخطيرة.
تتعدد البرامج التلفزيونية والاذاعية وصفحات الجرائد حول الخروج والمأساة التي تنتظر المملكة المتحدة، مثل خسارة السوق الاوروبية الموحدة وخسارة العمالة،

---

٥ د. سعيد جوهر
https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84/

ولاسيما في المجال الصحي وخروج كفاءات مالية ورؤوس أموال خارج بريطانيا وارتفاع مشاعر العنصرية ضد الاجانب. قد يكون ذلك صحيحا في الأمد القصير، ولكنه سيتغير في الأمدين المتوسط والطويل.
يتحدث مؤيدو البقاء عن أن مساهمات المهاجرين الاوروبيين أكبر من المساعدات الاجتماعية التي يتلقونها، ولكن لا توجد إحصاءات تؤكد ذلك، وكلها عينات لا يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى أن الممارسات العنصرية التي تم التأكد منها قليلة جدا وبالتالي يجب عدم تهويلها. كما ان عدم اليقين الذي أعقب التصويت بالخروج في الاسواق المالية قد عدل نفسه بعد عدة أيام.
إذا نظرنا إلى الإيجابيات التي يجب تسليط الضوء عليها فهي متعددة. ويمكن الاستفادة من الحديث عن تلك الايجابيات في المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي الذي يتصور ان بريطانيا هي الخاسر الوحيد من الخروج وهو غير صحيح، فعلى سبيل المثال قال وزير خارجية بولندا، إن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي هو خسارة لأوروبا ولبولندا. ستستمر الاوضاع على ما هي عليه بصورة ما حتى يتم تفعيل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة، وبعد ذلك اتباع برنامج زمني لمدة عامين لفك الارتباط بين الجانبين.
تتلخص أهم الجوانب الإيجابية في التالي :

أولا: أن أوروبا بحاجة إلى بريطانيا مثلما تحتاج بريطانيا إلى أوروبا. وهناك بعض التصريحات من جانب بعض الاصوات في اوروبا التي أكدت على ان التجارة بين الجانبين ستتواصل بغض النظر عن خروج بريطانيا من الاتحاد، لان هناك مصالح مشتركة. ومن هنا فيمكن اعادة رسم شكل العلاقة ولكن المصلحة المشتركة موجودة داخل السوق الموحدة وخارجها.

ثانيا: إن موقع بريطانيا كمركز مالي عالمي لن يتأثر بالخروج لوجود عدة عوامل، مثل اللغة والكفاءات المالية التي لن تغادر بريطانيا كما يشاع، وكذلك القوانين والضمانات التي تعطي للمستثمرين الطمأنينة للعمل في بريطانيا.

ثالثا: يمكن إعادة ترتيب أوضاع الاوروبيين الذين يعملون في بريطانيا، وليس كما يشاع سيتم طردهم، بما يسمح باستمرار دوران العجلة الاقتصادية، ولكن الذين لا يعملون فقط ويعيشون على المساعدات يجب ارجاعهم الى بلدانهم.

رابعا: إن بريطانيا من أكبر ثلاثة مساهمين في ميزانية الاتحاد الاوروبي. على الجانب الاخر فان اليونان وبولندا والمجر هي أكبر ثلاث مستفيدات من مساعدات الاتحاد الاوروبي. وبالتالي الاموال التي تدفعها بريطانيا للاتحاد يمكن استخدامها في الداخل البريطاني على الصحة والتعليم وغيرها.

خامسا: إن الخروج سيوفر لبريطانيا القدرة على السيطرة على حدودها وتنظيم عملية الهجرة بما يعكس الاحتياجات المحلية للعمالة، مثل نظام النقاط الذي تتبعه استراليا. إن حرية التنقل يجب ان يتم ضبطها ووضع قيود عليها لتحقيق نمو اقتصادي من جانب والحفاظ علي الأمن من جانب آخر. إن بريطانيا والذين صوتوا بالخروج ليسوا في غالبيتهم ضد الهجرة والمهاجرين ولكنهم مع تنظيم الهجرة والتحكم فيها وفق للحاجة.

سادسا: سيمكّن الخروج تحقيق الأمن بصورة أكبر. يمكن الاشارة الى ان مبدأ حرية التنقل وفقا لاتفاقية الشنغن بين ٢٧ دولة اوروبية (بريطانيا ليست عضوا في تلك الاتفاقية) هو الذي مكن بعض الاسلاميين المتشددين من الهروب من فرنسا الى بلجيكا بعد ارتكابهم أعمالا ارهابية في باريس. ان غياب الحدود يسهل مهمة الارهابيين.

سابعا: تخفيف الضغط على المدارس والمستشفيات والمساكن والمواصلات: لقد تغير الشكل المعماري في بعض المناطق لاستيعاب الاعداد المتزايدة من المهاجرين. ومن هنا فالخروج سيوقف ويقلل من البناء المتسارع للعمارات الشاهقة.

ثامنا: يمكن لبريطانيا الاستفادة من منظمة التجارة العالمية وعمل شراكات تجارية مع دول أخرى، مثل الصين والهند ودول أفريقية وغيرها. وبالتالي هناك فرص لتنويع الشركاء التجاريين والتعويض عن خسائر السوق الاوروبية الموحدة، بل أن بعض الدول مثل الصين قد تجد من السهل عمل اتفاقيات تجارية مع بريطانيا بالمقارنة بالاتحاد الأوروبي.

.

في النهاية أود أن أقول إن التخويف غير مقبول اذا لم يتم توازنه بعرض الايجابيات. كما ان الدعوات والمظاهرات لاجراء استفتاء ثان هو ضد قواعد العمل الديمقراطي، لان الشعب قال كلمته. ولكن يجب التعامل مع فريق البقاء لانه فريق مهم والتعامل مع مخاوفهم من خلال عرض الايجابيات من الخروج من تلك المنظمة البيروقراطية التي يتمتع موظفوها بمزايا لا يتمتع بها مواطنو الدول الذين يدفعون مرتباتهم.

خروج بريطانيا له فوائد للاتحاد الأوروبي أيضاً

أفق قريب للجيش الأوروبي الموحد

لقد أفشلت بريطانيا حتى الآن كل المحاولات الساعية لتشكيل جيش أوروبي موحد، ومؤسسة عسكرية قوية، دون مشاركة حلف الناتو. أما الآن فمع انسحاب المعرقلين، سيكون الطريق مفتوحا أمام إستراتيجية عسكرية أوروبية. كما أن خروج بريطانيا خبر سار بالنسبة للدول التي تؤيد تدخل الحكومات في الأمور الاقتصادية والمزيد من إجراءات الحماية الاقتصادية، والتساهل في أمور الميزانية. لذلك فإنه على الإتحاد الأوروبي -حسب خبراء في الشؤون الأوروبية في بروكسل- أن يولي اليوم اهتماما أكبر لأعضائه في الشرق والجنوب، بعد أن اختار القطب البريطاني المغادرة[٦].

وظائف شاغرة قريبا

سيضطر العديد من الموظفين البريطانيين في بروكسل وستراسبورغ على المدى البعيد إلى الاستقالة من مكاتب المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومجلس السياسة الخارجية ولجان الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ومؤسسات أوروبية عديدة أخرى. ما يعني خلق مواطن شغل جديدة لبضعة آلاف من الناس. ورغم أن عدد موظفي بريطانيا في الإتحاد الأوروبي يعتبر أقل نسبيا من عدد الموظفين اليونانيين على سبيل المثال، إلا أنهم يشغلون مجملا مناصب عليا في مؤسسات الإتحاد. لكن عملية تغيير الموظفين ستستغرق بضعة سنوات لأن عقود العمل لا تلغى مباشرة مع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

يقود نيغل فاراغ منذ سنوات حملة من أجل خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي. والآن بعد غيابه ستكون القاعات أهدأ.

٦ https://www.dw.com/ar/%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%87-%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A3%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D9%8B/a-19356542

العودة إلى رقة اللغة الفرنسية

كانت الفرنسية اللغة الأساسية المستخدمة داخل أروقة مؤسسات الاتحاد الأوروبي قبل خمس عشرة سنة. وعدم إتقان مفوض أوروبي للغة الفرنسية كان في الماضي أمرا غير قابل للتصديق. لكن الأمور تغيرت منذ انضمام دول من شرق أوروبا إلى الاتحاد. إذ اعتمدت الإنجليزية فجأة كلغة أساسية للاتحاد الأوروبي.

ترهات أقل في البرلمان

سيختفي النواب البريطانيون المعادون لأوروبا من البرلمان الأوروبي. إذ لطالما انزعج النواب المناضلون من أجل أوروبا الموحدة من الخطابات المسهبة لبعض النواب المحافظين والهجمات الحادة لحزب "استقلال المملكة المتحدة"[7].

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق «يؤدي إلى تراجع اقتصادها بنسبة ٩.٣ %

ذكرت وكالة «برس أسوسييشن» البريطانية أنه من المتوقع أن تقدم ماي الأسباب التي تؤيد وجهة نظرها بأن الاتفاق الذي توصلت إليه مع الاتحاد الأوروبي يعرض احتمال «شراكة اقتصادية غير مسبوقة» مع التكتل الذي يضم ٢٧ دولة (بعد خروج بريطانيا).

وكانت رئيسة حكومة اسكتلندا نيكولا ستيرجن، قد انتقدت اتفاق «بريكست»، قائلة إنه «لا يرضي أحداً». وأصدرت ستيرجن، وهي أيضاً زعيمة الحزب الوطني الاسكتلندي، تقريراً جاء فيه أن اتفاق ماي سوف يخفض دخل الاسكتلنديين بمقدار

٧ https://24.ae/article/257206/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A3%D9%88-%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A

١٦١٠ جنيهات إسترلينية (٢٠٥٠ دولاراً) للفرد سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنةً بسيناريو بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. وقالت ستيرجن خلال عرض التقرير: «لا يمكن أن تُقبل أي حكومة اسكتلندية تحفظ في قلبها مصالح هذه الأجيال والأجيال المستقبلية على هذا الاتفاق».

من جانب آخر، رفضت المفوضية الأوروبية، طلباً لإجراء استفتاء على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن ما إذا كان على بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي، حيث قالت إن هذه القضية خارج نطاق صلاحيتها.

من جهة اخرى، قال جون ماكدونيل، وزير الخزانة في حكومة الظل، في حزب العمال البريطاني المعارض، أمس (الأربعاء)، إن إجراء استفتاء ثانٍ على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اختيار مطروح، إذا لم ينجح اقتراع حجب الثقة عن حكومة تيريزا ماي في إقصائها، أو كان من شأنه إجراء انتخابات عامة مبكرة.

ولدى سؤاله عما إذا كان ضرورياً إجراء استفتاء مرة ثانية على الخروج قال لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي): «هذا صحيح، قلنا إن سياستنا هي: إذا كان من غير الممكن أن تكون هناك انتخابات عامة فإنه سيكون مطروحاً عندئذ الاختيار الآخر الذي أبقيناه على المائدة، وهو اقتراع شعبي، اقتراع عام».

وأشارت تقديرات بنك إنجلترا المركزي إلى أن البنوك السبعة الكبرى في المملكة - المتحدة استعدت جيداً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، حتى دون التوصُّل لآفاق مع التكتل. جاء ذلك وفقاً لنتيجة اختبار الضغوط التي أعلنها بنك إنجلترا في لندن.
وأوضح البنك أنه لا يوجد بنك من هذه البنوك في حاجة إلى رؤوس أموال جديدة إذا ما انتهت الأمور إلى خروج بريطانيا، دون اتفاق، وما يرتبط بذلك من تأثيرات حادة على الاقتصاد والعملة.

وأجرى بنك إنجلترا خلال الاختبار فحص قوة رأس المال لدى هذه المصارف السبعة. وشمل الاختبار مصارف «باركليز»، و«إتش إس بي سي»، و«لويدز»، و«نيشن وايد بيلدينغ سوسايتي»، و«رويال بنك إف سكتولاند»، و«ستاندر يو كيه»، و«ستاندر تشارترد».

"صندوق النقد يحذر بريطانيا من مغادرة الاتحاد الأوروبي "دون اتفاق

حذر صندوق النقد الدولي المملكة المتحدة من مغبة الخروج من الاتحاد الأوروبي، بريكست، "دون اتفاق"، وهو ما سيكلفها خسارة تصل إلى ٨% من ناتجها المحلي الإجمالي مقارنة بخروج سلس قائم على اتفاق.

وقال الصندوق في بيان، مساء الأربعاء، إنه من المقرر أن تخرج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في مارس/ آذار من العام المقبل ٢٠١٩، وهي الآن تتفاوض حول علاقاتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي، وسط تراجع في معدلات النمو الاقتصادي منذ استفتاء عام ٢٠١٦

ورصد الصندوق تراجعا للاستهلاك الخاص بسبب بطء النمو في معدلات الدخل الحقيقي للسكان، في حين تراجع الاستثمار في الأعمال التجارية - تاثرا بتوقعات ارتفاع تكاليف التجارة وعدم اليقين بشأن شروط الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ولكنه تراجع بمعدلات أقل مما كان متوقعاً نظراً للنمو العالمي القوي وظروف التمويل المواتية[8].

وتوقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد البريطاني بشكل معتدل يزيد عن ١% حلال السنوات المقبلة، بشرط الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة واسعة مع الاتحاد الأوروبي وعملية انفصال سلسة.

وحدد صندوق النقد الدولي إيجابيات حدوث اتفاق بين الجانبين على الاقتصاد البريطاني، حيث يمكن للاتفاق مع وجود معوقات أقل للتجارة أن "يعزز من الثقة ويؤدي إلى معدلات نمو أعلى"، بينما يتمثل الجانب السلبي في عودة بريطانيا للعمل وفقا لقواعد التجارة في منظمة التجارة العالمية حتى بطريقة منظمة ما سيتسبب في "خسائر على المدى الطويل" للمملكة المتحدة تبلغ حوالي ٥ إلى ٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسيناريو خروج سلس لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نظرا لارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وانخفاض الهجرة، والاستثمار الأجنبي المباشر.

الخروج غير المنظم وخيارات صعبة للشعب البريطاني

أما السيناريو الأسوأ، من وجهة نظر الصندوق، فيتمثل في الخروج غير المنظم من الاتحاد الأوروبي دون فترة انتقالية، ومن شأنه أن يؤدي لانخفاض حاد في الثقة

---

٨ https://arabic.cnn.com/business/article/2018/11/15/brexit-uk-european-union-separation-economy-business-imf

وانعكاس تدفقات رأس المال، مما يؤثر سلبا على أسعار الأصول وقيمة الجنيه الاسترليني.

وحذر الصندوق بريطانيا من ارتفاع الدين العام حاليا، كما أن الموقف المالي حساس للصدمات السلبية للنمو، حيث سيؤدي ارتفاع معدلات أعمار السكان إلى ضغوط كبيرة على الإنفاق على المدى الطويل، مما يعرض الشعب البريطاني لخيارات صعبة، فإما زيادة الضرائب والرسوم، أو تأثر مستوى أو نوعية الخدمات الصحية والمعاشات التقاعدية.

وسيتطلب خروج بريطانيا بدون شروط تقشفًا أكبر على المدى الطويل بسبب آثاره السلبية على النمو، حيث أن تراجع مستويات الإنتاج سيقلل من عائدات الضرائب، وهذا سيتطلب المزيد من التعديلات للحفاظ على الاستدامة المالية.

مصاعب منتظرة في سوق العمل

ورغم اعتدال نمو الاقتصاد، ووصول معدلات التوظيف إلى ارتفاعات تاريخية، ستقل قدرة الاقتصاد على الاستمرار في النمو دون توليد تضخم مع انخفاض استثمارات الشركات، وعدد المهاجرين الأوروبيين القادمين إلى المملكة المتحدة بسبب انخفاض العمل، وستنخفض معدلات نمو الناتج لكل عامل.

ورجح الصندوق أن تزيد الأجور المحلية وتكاليف الأعمال الأخرى، وأن تكون هناك حاجة لرفع أسعار الفائدة على مدى العامين القادمين لضمان أن يتقارب التضخم بشكل مستدام مع هدف الحكومة البالغ ٢%.

سيساعد التركيز المستمر على الإشراف التحوطي القوي على ضمان الاستقرار المالي في سياق الظروف المالية السهلة نسبياً والمخاطر المرتبطة بخروج بريطانيا.

ضعف مستوى الطلاب البريطانيين وزيادة الانتاجية

وفيما ربط الصندوق مستويات المعيشة المستقبلية للمقيمين في المملكة المتحدة بزيادة الإنتاجية، وهي الكمية التي ينتجها كل عامل في الساعة الواحدة، فإنه دعا لوضع هدف تعزيز رأس المال البشري من الأولويات الرئيسية في هذا السياق، حيث يصنف طلاب المملكة المتحدة في مرتبة متدنية في اختبارات الحساب الأساسي ومحو الأمية رغم ارتفاع متوسط الإنفاق على التعليم نسبياً.

كما ستساعد جهود الحكومة للاستثمار في البنية التحتية، وزيادة المعروض من المساكن، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة ، في دعم نمو أكثر استدامة وشمولا.

ورجح الصندوق أن يتسبب بريكست في إعادة تشكيل اقتصاد المملكة المتحدة وأن تتأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل مختلف بعد الانفصال عن الاتحاد الأوربي، افي ظل العوائق الجديدة التي تواجهها، ورأى أن زيادة استخدام سياسات سوق العمل النشطة يمكن أن يساعد في التكيف مع العمال ذوي المهارات المتدنية والمتخصصين على حد سواء، ودعا إلى تطوير سياسات تدعم العمال وليس الوظائف أو قطاعات معينة

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الأسواق المالية العالمية

لا شك أن حدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو أحد أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفتها سنة ٢٠١٦، وذلك بعد استفتاء ٢٣ يونيو والذي عرف فوز معسكر الرافضين للوحدة الأوروبية بنسبة ٥١,٩%، النتيجة التي اعتبرها الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين صدمة كبرى غير متوقعة للاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

يتطلب قرار بريكسيت دراسة تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو والمملكة المتحدة والعالم ككل، فالتكتل بين الطرفين ساعد على تعزيز مكانة لندن كمركز مالي عالمي.

وانفصال بريطانيا عن اليورو هو أحد أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفتها سنة ٢٠١٦، وذلك بعد استفتاء ٢٣ يونيو والذي نتج عنه تأييد الانفصال بنسبة ٥١,٩%، النتيجة التي اعتبرها الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين صدمة كبرى غير متوقعة للاتحاد والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

فمباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء عرفت الأسواق المالية تقلبات حادة، وخسرت خلال اليوم الموالي للاستفتاء نحو ٣ تريليون دولار، وتراجع الجنيه الإسترليني واليورو مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ١١% و٤,٥% توالياً، لتسجل العملتان أكبر انخفاض

لهما خلال يوم واحد مع وصول زوج الجنيه الإسترليني / الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى له خلال ٣١ عاماً.

وشهدت أسواق الأسهم تراجعاً مماثلاً، حيث انخفضت مؤشرات "داكس"، "كاك ٤٠" و "ستاندارد اند بورز" بنسبة ٦%، ٨% و ٣% على التوالي.

ومع اقتراب الموعد النهائي لانفصال بريطانيا عن اليورو (٢٩ مارس ٢٠١٩) تقف الحكومة مشلولة وتتزايد المخاوف من تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو، وعلى المملكة المتحدة التي تواجه مصاعب اقتصادية عدة في ظل حالة عدم اليقين من وضع الصفقة.

وبعد أن رفض المشرعون خطة رئيس الوزراء تيريزا ماي لمغادرة التكتل، لم يبت البرلمان في مناقشة أفكار أخرى إلا قبل أسابيع من موعد انتهاء المهلة.

وقبل الحديث عن اضرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سنلقي الضوء سريعاً على خطة بريكسيت[9].

ما هو موجز خطة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

يحتوي الاتفاق الذي تم التفاوض عليه على جزأين:

الأول ، اتفاق ملزم على الانسحاب، والآخر هو مجموعة غير ملزمة من المبادئ لتوجيه المفاوضات المستقبلية.

بموجب هذه الخطة، تظل المملكة المتحدة ضمن "الاتحاد الجمركي" مع الاتحاد الأوروبي لفترة غير محددة، وتستمر التجارة بين الطرفين دون رسوم جمركية على الواردات، وهنا يطالب النقاد بحرية التفاوض على صفقات تجارية منفصلة مع دول أخرى.

وتحتفظ بريطانيا بالوصول الكامل إلى رأس المال، إذ يمكن أن يستمر ٣ ملايين مواطن أوروبي داخل المملكة المتحدة في العيش والعمل في البلاد دون تأشيرات عمل،

[9] https://www.netotrade.ae/learn/trading-academy/advanced-trading-strategies/trade-brexit

ويمكن للبريطانيين البالغ عددهم ١,٣ مليون شخص أن يفعلوا الشيء ذاته في دول الاتحاد.

وستلتزم بريطانيا أيضاً بمحكمة العدل الأوروبية وقوانين الاتحاد الأوروبي، دون القدرة على التصويت على القوانين مع إلغاء عضويتها في الاتحاد، وهذا مشابه لعلاقات النرويج مع الاتحاد الأوروبي، لكن النقاد يعارضون هذا الترتيب.

بما أن بريطانيا لا تزال في الاتحاد الجمركي الأوروبي، فإنها تمنع "الحدود المشددة" بين أيرلنديا الشمالية والجنوبية، ولكن بمجرد انتهاء الفترة الانتقالية، يجب مواجهة هذه القضية مرة أخرى.

ويمكن لبريطانيا مغادرة الاتحاد الجمركي فقط إذا تفاوضت على اتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي تقضي بإلغاء القيود على الحدود في أيرلندا، وقد تجد حلًا تقنياً يتجنب البنية التحتية على الحدود.

وينص الاتفاق على أن الانفصال سيكلف بريطانيا ٥٠,٧ مليار يورو القيمة التي تفي بأي التزامات مالية متبقية.

تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو

لقد عزز الاستفتاء حول بريكسيت الأحزاب المناهضة للهجرة في جميع أنحاء أوروبا، ونتيجة لذلك، أعلنت المستشارة الألمانية ميركل أنها لن تترشح لدورة جديدة.

وإذا اكتسبت هذه الأحزاب أرضية كافية في فرنسا وألمانيا، فقد تُجبر على التصويت ضد الاتحاد الأوروبي، وفي حال خروج إحدى هذين البلدين، فإن الاتحاد الأوروبي سيفقد أقوى اقتصاداته وسيحل.

من ناحية أخرى، تظهر استطلاعات الرأي الجديدة أن الكثيرين في أوروبا يشعرون بتماسك جديد، وغالباً ما صوتت بريطانيا ضد العديد من سياسات الاتحاد الأوروبي التي دعمها الأعضاء الآخرون.

وقالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستين لاجارد: "لقد انتهت السنوات التي لم تستطع أوروبا تتبع سلوك أو اتجاه معين بسبب معارضة البريطانيين"، مضيفةً: "الآن البريطانيون ذاهبون، يمكن لأوروبا أن تجد نخبة جديدة".

اضرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة

نتائج الخروج من الأزمة ستحدد شكل بريطانيا ومكانتها في العالم على مدى عقود، وقد تجعلها خارج المرحلة الرئيسية في النظام المالي العالمي، فهناك حالة من عدم اليقين في جميع أنحاء البلاد، حيث تسعى لندن للحفاظ على عملائها الدوليين.

ومع انفصال بريطانيا عن اليورو، تتجه شركات كبرى لنقل مقراتها خارج بريطانيا، وآخرها ايرباص، التي توظف ١٤٠٠٠ شخص وتدعم ما يتجاوز المائة ألف وظيفة أخرى.

وأدى عدم اليقين بشأن الانفصال لتباطؤ معدل النمو ببريطانيا إلى ١,٣% العام الماضي، ومن المتوقع أن يتباطأ ١,٩% هذا العام و١,٦% خلال ٢٠٢٠، وسيسمح القرار بتحسين الاقتصاد إلى ٢% العام الجاري، فيما تراجعت قيمة الجنيه الاسترليني ١٤% عما كانت عليه قبل الاستفتاء، ما سيزيد من أسعار الواردات.

تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على سوق العملات

بالنظر إلى تأثير بريكسيت على أداء سوق العملات العالمية

اليورو

خسر ما يقارب ٤٠٠ نقطة مقابل الدولار الأمريكي منذ استفتاء بريكسيت، ولا يزال يتحرك في اتجاه هابط مع استمرار حالة عدم اليقين حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو، خاصة مع تزايد المخاوف من خروج دول أخرى مع ازدياد الأصوات المساندة للأحزاب اليمينية الداعية للانفصال عن أوروبا في عدة دول كهولندا، إيطاليا، اليونان وفرنسا، أضف على ذلك المشاكل المتعلقة بضعف النمو الاقتصادي ومشاكل البنوك الأوروبية.

ومع ذلك يبقى اليورو في موقف جيد مقابل الجنيه الإسترليني الذي كان أكبر المتضررين، فزوج اليورو / الجنيه الإسترليني ارتفع من مستوى ٠,٧٦ إلى مستوى ٠,٨٥.

الدولار

منذ عشرات العقود كان الدولار الأمريكي العملة الرئيسية المستعملة لمعظم دول العالم في الاحتياطات النقدية، مدعوماً بقوة الاقتصاد الأمريكي ومقدرته على التكيف مع الأزمات.

ومنذ ٢٣ يونيو، عرف الدولار ارتفاعات قياسية مقابل العملات الأوروبية، فقد انخفض زوج اليورو / الدولار الأمريكي من مستوى ١,١٤ إلى ما دون مستوى ١,١١، في حين تراجع زوج الجنيه الإسترليني / الدولار الأمريكي من مستوى ١,٥٠ إلى ما دون مستوى ١,٣٠.

ونظراً لاستمرار المخاوف الاقتصادية وحالة عدم اليقين في منطقة اليورو، يرجح أن يستمر الدولار في ارتفاعه مقابل اليورو والجنية الإسترليني، خاصة لو قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع نسب الفائدة.

الجنية الإسترليني

كان أبرز المتضررين من حدث الانفصال، حيث عرف انخفاضات قياسية أمام العملات الأخرى مسجلاً أدنى مستوى له خلال ٣١ عاماً. سبب آخر يجعل الجنية الإسترليني يعاني هو الديون السيادية للمملكة المتحدة التي تقدر ب ١,٧٢ تريليون جنيه ما يمثل ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي والشك الذي يحوم حول قدرتها على سداد ديونها خاصة في حالة دخول اقتصاد المملكة في حالة ركود، فمباشرة بعد إعلان نتائج الاستفتاء أعلنت وكالة التصنيف الائتماني المعروفة "ستاندارد أند بورز" خفض التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة من علامة "AAA" إلى "AA".

ويتوقع أن تستمر معاناة الجنيه أمام العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكي والفرنك السويسري مع استمرار الغموض بشأن مستقبل المملكة المتحدة وخاصة لو قام البنك المركزي باتخاذ سياسات تيسيريه لتحفيز الاقتصاد.

سوق السلع بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

الذهب

كان المعدن الأصفر أحد أكبر المستفيدين من استفتاء بريكسيت، ومن المعروف تاريخياً فالذهب يكون الملاذ الآمن للمستثمرين في أوقات الأزمات العالمية وفترات التقلب وعدم اليقين التي تسود أسواق الأسهم والعملات. ومباشرة بعد استفتاء ٢٣ يونيو عرف الذهب ارتفاعاً قياسياً بمعدل ٤,٥% ليقوم باختراق مستوى المقاومة عند ١٣٠٠ دولار، المستوى الذي ارتد منه مرتين في سنة ٢٠١٦ مسجلاً أعلى مستوى له خلال سنتين ليصل إلى مستوى ١٣٦٦ بعد مرور أسبوعين من "البريكسيت".

وكان الذهب قد عرف ارتفاعاً بنسبة ٢٨% منذ بداية سنة ٢٠١٦ حيث ارتفع من مستوى ١٠٦٠ إلى ما فوق مستوى ١٣٦٠ مع نهاية شهر يونيو، مدعوماً بمخاوف تباطء نمو الاقتصاد العالمي وتقلبات الأسعار في أسواق الأسهم والعملات. ومن المرجح استمرار ارتفاع أسعار المعدن الأصفر مع استمرار حالة عدم اليقين في الأسواق المالية والغموض حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو.

النفط

عرف النفط سنة ٢٠١٦ ارتفاعاً ملحوظاً بعد أن ارتد من أدنى مستوى له منذ سنة ٢٠٠٩ عند مستوى ٢٧ دولار للبرميل ليصل إلى مستوى ٥٢ دولار للبرميل. لكن يبدو أن هذا الارتفاع قد وصل إلى نهايته مع حدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فالذهب الأسود عرف انخفاضاً بنسبة تفوق ٤% مباشرة بعد الاستفتاء، وتراجعاً بنسبة ١٠% بعد مرور أسبوعين.

ولا يبدو أن أسعار النفط قد تشهد ارتفاعاً على المدى القصير خاصة مع الظروف الاقتصادية العالمية وانخفاض الطلب جراء تباطؤ النمو الاقتصادي وحالة عدم الاستقرار في منطقة اليورو.

أسواق الأسهم

بعد التراجعات القياسية التي عرفتها أسواق الأسهم العالمية خلال اليوم الموالي للاستفتاء بعد أن سادت الأسواق حالة من الذعر مخافة تكرار سيناريو انهيار أسواق الأسهم العالمية سنة ٢٠٠٨ بعد أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، عرفت معظم المؤشرات العالمية ارتداداً قوياً لترجع على مستوياتها المحققة قبل الاستفتاء.

على غرار مؤشرات أسواق الأسهم الأمريكية التي عرفت ارتفاعاً مدعومة بالأرقام الإيجابية لتقرير الوظائف في القطاع الغير الزراعي لشهر يونيو. في حين انعكست اضرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أسهم الشركات الناشطة في قطاع الطاقة والقطاع البنكي.

لا تزال حالة الترقب والحذر سائدة في أوساط المستثمرين في ظل استمرار الغموض بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي، في انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع في المفاوضات الجارية بين الدول الكبرى الأعضاء في منطقة اليورو والمملكة المتحدة حول الخروج وموقف اسكتلندا وإيرلندا الشمالية حيال البقاء أو الخروج من الاتحاد الاوروبي، بالإضافة لما ستتخذه البنوك المركزية من إجراءات تحفيزية.

وعلى المدى القصير، يتوقع استمرار ارتفاع أسعار الملاذات الآمنة كالذهب والفضة والفرنك السويسري والين الياباني مقابل العملات الأوروبية.
